مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٢٢**

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيسة:	الآنسة دورانت .... (جامايكا)	
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيدة شين غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2001/852).

01-64834 (A)
0164834

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2001/852)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل وبلجيكا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والعراق وكندا وماليزيا ومصر والمكسيك ونيجيريا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لانكري (إسرائيل)، والسيد دي رويت (بلجيكا)، والسيد لي هو-جين (جمهورية كوريا)، والسيد ندهلوفو (جنوب أفريقيا)، والسيد بيتريتش (سلوفينيا)، والسيد الدوري (العراق)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد هاسمي (ماليزيا)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد نافاريت (المكسيك)، والسيد آديكانيه (نيجيريا)، والسيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، على توجيه دعوة إلى السيد أولارا أوتونو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وفي حال عدم وجود اعتراض، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، على توجيه دعوة إلى السيدة كارول بيلامي المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/852 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح.

أعطي الكلمة الآن إلى الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أنضم إلى المجلس اليوم. وقد كنا نأمل، كما يعلم الأعضاء، أن نجري هذه المناقشة في أيلول/سبتمبر للاحتفال بافتتاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل، إلا أنه تعين تأجيل الاجتماع لأسباب لا تخفى.

وما فتئت الأمم المتحدة تسعى دوما لتخفيف محنة الأطفال المتأثرين بالحروب. وقد أكدت الحالة في أفغانستان هذا القلق. ولهذا السبب، فإن منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب ممثلي الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح يعملان مع السيد الإبراهيمي لضمان جعل حماية الأطفال والمدنيين بوجه عام جزءا رئيسيا من الجهود الرامية إلى ترميم أفغانستان وإعمارها. ولا بد أن يصبح الجيل الحالي من الأطفال الأفغان رائدا للسلام.

ومشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يبين لكل منا ما يجب عمله لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وهو يطالب الدول بأن تعاقب على أي سلوك يشعل الصراع ويفاقمه. ويسترعي الانتباه إلى قضايا كتجنيد الأطفال والاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية. ويحث المانحين ومقدمي القروض وغيرهم على استخدام قوتهم المالية. كما أنه يصر على أن يستخدم المجلس ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ونفوذها كذلك.

ومن الضروري أيضا إجراء الرصد الميداني، وسوف أواصل ضمان نشر مستشاري حماية الطفل. كما أن المجلس يحتاج إلى المعلومات الموقوتة والدقيقة عن تنفيذ قراراته، وأنا ملتزم بتقديم تلك التقارير. كما أنني مستعد لأن أعرض على المجلس هويات الأطراف التي تنتهك أيا من أحكام مشروع القرار.

وتظل الحرب والعنف وعدم الاستقرار السياسي تلحق الأضرار الشنيعة بأطفال العالم. وأنا أتطلع إلى العمل مع المجلس في نضاله من أجل جعل احتياجاتهم في قمة تفكيرنا، وكفالة الحفاظ على حقوق الطفل وحمايته، واحدا من البنود الأساسية في جدول أعمالنا. وأرجو أن نتفق جميعا على ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه وعلى التزامه بحماية حقوق الطفل.

أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد أولارا أوتونو.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): يشرفني دائما أن أشارك في هذه المناقشة تحت رئاستكم. فأنت يا سيدتي داعية حقيقية لحماية حقوق الطفل.

وهذه رابع مناقشة علنية لمجلس الأمن تكرس لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع وحماية حقوقهم وإعادة تأهيلهم. ومنذ عام ١٩٩٨ ونحن نشهد إدماجا تدريجيا لهذه الشواغل في جدول أعمال الأمم المتحدة للسلام والأمن. وأسفر هذا عن كمٍّ كبير من الممارسات التي من أهم عناصرها القراران ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠)؛ والإدراج التدريجي لأحكام حماية الطفل في ولايات حفظ السلام؛ وإدراج قضايا حماية الطفل في جداول أعمال السلام واتفاقات السلام؛ وتخصيص أجزاء محددة عن حماية الطفل كأحد الملامح المنتظمة للتقارير المقدمة إلى مجلس الأمن.

ويحتل مجلس الأمن مكان الصدارة في هذه التطورات. فباسم ملايين الأطفال المتأثرين بالحرب أتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على احتضان قضيتهم وتعزيزها. ويقيم مكتبي علاقات تعاون وثيقة للغاية بشأن هذا البند من جدول الأعمال مع شتى شركاء الأمم المتحدة، وخاصة إدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وأعرب عن تقديري الكبير لكارول بلامي وجان ماري غويهينو لدعمهما وتعاونهما القويين. وأشيد بوجه خاص بشركائنا في أوساط المنظمات غير الحكومية؛ فتعزيز جدول الأعمال هذا يتوقف ببساطة شديدة على عملهم بقدر كبير – دعوتهم وبرامجهم في الميدان. وأتوجه بالشكر أيضا إلى أعضاء المجلس لدعوتهم الشاب الآتي من منطقة صراع

يشهد الأطفال فيها أهوال حرب تفوق الخيال، لحضور مناقشة اليوم. وأرحب ترحيبا حارا بالحاج بابا سوانح ممثل سيراليون.

وإنني رغم التقدم الكبير المحرز الذي سجل بوجه خاص على صعد الدعوة والرأي العام والسياسات والبرامج، أعرب عن أسفي لاضطراري للقول إن الحالة العامة للأطفال المعرضين للحرب تظل سيئة وغير مقبولة على الإطلاق. ويبين تقرير الأمين العام المعروض على المجلس الأبعاد الكاملة والتفاصيل لهذه الحالة.

وأمامنا شاغل عام نتقاسمه جميعا هو: كيفية تغيير حالة الأطفال على أرض الواقع. وأود في هذا السياق أن أؤكد بعض التدابير المستقاة من تقرير الأمين العام ومشروع القرار، المعروضين على المجلس واللذين أراهما مهمين بوجه خاص لتغيير الحالة على أرض الواقع.

وثمة ضرورة ملحة لأن ينظم المجتمع الدولي طريقة أكثر منهجية وفعالية للرصد والإبلاغ عن سلوك أطراف الصراعات من حيث معاملتهم للأطفال. فمن هم الذين يستهدفون الأطفال ويعاملونهم بوحشية؟ ومتى وأين يحدث هذا؟ وأي أطراف الصراع تراعي أو تهمل التزاماتها وواجباتها تجاه حماية الأطفال؟ ومن شأن هذا الرصد والإبلاغ، إذا قاما على أساس موضوعي ومحايد أن يكونا أساسا لعمل متضافر ولإطلاق دعوة هادفة وتعبئة للضغط من كل المعنيين.

ولدينا أخبار طيبة عن البروتوكول الاختياري: فقد حققنا في الأسبوع الماضي العتبة اللازمة وهي ١٠ تصديقات. وهذا يعني أن تلك المعاهدة الهامة ستدخل حيز النفاذ في شباط/فبراير من العام المقبل. وسيشكل بدء نفاذ البروتوكول الاختياري علامة بارزة في سعينا الجماعي لإنهاء تجنيد الأطفال. ولكن تلك العلامة البارزة ستبقى نظرية بشكل كبير إن لم تصبح مقدمة لتدابير ملموسة على أرض الواقع. فعلينا أن نتخذ إجراءات من بينها ما يلي: كفالة تطبيق البروتوكول الاختياري على مسارح الصراع؛ وتعبئة الموارد الكافية لبرامج التسريح والتأهيل الاجتماعي للأطفال المجبرين بالفعل على المشاركة في الصراع؛ وأهم من كل شيء، التصدي للأسباب الجذرية – أي العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية – التي تنشأ عنها بيئة تفضي إلى عزلة الأطفال والشباب واستغلالهم وتلقينهم التطرف؛ ومن ثم تيسير إشراكهم في الصراع.

ومن الفضائح الخاصة في حروب اليوم نهب أطراف الصراع وغيرهم للثروات الطبيعية. وفي هذا حرمان للأطفال من حقوقهم التي يكتسبونها بالميلاد. فهذه الموارد التي ينبغي أن توفر أسباب إعادة التأهيل والتعليم والرعاية الصحية والتغذية للأطفال تسلبها شبكات الناشطين المحليين والمجاورين والدوليين. فمن يجني فوائد موارد الماس الثرية في أنغولا وسيراليون أو موارد الماس والذهب والكلتان والأخشاب والبن، في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ إنهم بالتأكيد ليسوا الأطفال في تلك البلدان. ثم إن هذا أصبح وسيلة لتحديد ميادين الصراع وإطالتها حيث يكون الأطفال أكثر من يعانون. وبالنسبة لأطفال أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى فإن خيرات الموارد الطبيعية تتحول إلى لعنة حقيقية. فأنا أحث مجلس الأمن على مضاعفة جهوده في هذا الصدد.

ومثلما أشار الأمين العام قبل قليل فإن تعيين مستشارين لحماية الطفل يمثل ابتكارا هاما لإدماج شواغل حماية الطفل في عمليات حفظ السلام. فيتعين تعزيز هذه الممارسة والتوسع في تطبيقها. وتمثل الحالة الراهنة في أفغانستان وبوروندي فرصتين مباشرتين لتصميم ولايات للبعثات مدركة لشؤون الطفل، ولنشر مستشاري حماية الطفل.

ونحن تواقون إلى التعلم من خبراتنا الجماعية للآن. ولهذا السبب شكّلنا فريقا عاملا غير رسمي مشتركا بين الوكالات لتعزيز مبادراتنا الجارية بشأن إدراج حماية الطفل في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وبالمثل، ففي أعقاب نداء مجلس الأمن شكلنا فريقا عاملا غير رسمي لتعزيز تدريب موظفي حفظ السلام.

ولا يضطلع المجتمع الدولي بكل ما يجب أن يضطلع به لمنع إلحاق الضرر بالفتيات في وقت الحرب أو لضمان علاجهن وإعادة تأهيلهن. وهناك أمثلة عديدة وقعت مؤخرا تؤكد الضعف الخاص جدا الذي تتعرض له الفتيات في حالات الحرب. وأذكر أن الفتيات في رواندا أصبحن يرأسن فجأة حوالي ٦٠ ٠٠٠ أسرة معيشية في أعقاب الإبادة الجماعية؛ كما أذكر الاتجار بالفتيات من البلقان إلى شبكات الدعارة في أوروبا الغربية، وخطف جيش المقاومة الإلهي لطالبات المدارس في شمال أوغندا، والحرمان المنتظم للفتيات في أفغانستان من التعليم؛ وأذكر أنه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قامت الجبهة المتحدة الثورية بخطف أكثر من ٤ ٠٠٠ طفل من فريتاون وحدها وكانت الفتيات يشكلن ٦٠ في المائة منهم؛ ومن المؤسف أننا نعرف فصائل محاربة تفضل أن تتكون القوات الانتحارية من الفتيات. وينبغي لنا أن نضطلع بما هو أكثر من ذلك بكثير لكي نحمي الفتيات اللاتي يتعرضن للحرب ونعيد تأهيلهن.

وفي العام الماضي اضطلع مجلس الأمن بالنظر لأول مرة في قضية العلاقة بين الحرب وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وبخاصة في المناطق المتاخمة لمناطق الحروب. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهد لضمان التعليم العام والوقاية العامة.

إننا نجتمع في وقت يتركز فيه انتباهنا الجماعي على أفغانستان. وفي هذه اللحظة بذاتها، هناك اجتماع هام جدا في واشنطن تعقده اليابان والولايات المتحدة بشأن إعادة التعمير في أفغانستان. ويشكل الأطفال الآن أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي تعداد سكان ذلك البلد. وقد حددت اثنتان وثلاثون سنة من الحرب في أفغانستان حياة جيلين على الأقل من الأطفال والشباب، نشأ معظمهم وسط العنف والموت والحرمان وانعدام التعليم واليأس. وتتيح المؤشرات الأساسية صورة تنبهنا إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا الصراع على الأطفال الأفغان.

وأناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي عامة أن يكفل أن يصبح رفاه وإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالحرب شاغلا جوهريا في أية استجابة للحالة في أفغانستان. ولتيسير ذلك، أحث المجلس على دعم جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان بغية ضمان استمرار إعطاء الأولوية لحماية الطفل في جميع عمليات صنع السلام وبناء السلام في أفغانستان، بما في ذلك من خلال نشر موظفين خاصين لحماية الطفل. ولا سبيل لاستدامة السلام هناك ما لم نوفر إعادة التأهيل والأمل للأطفال والشباب لكي يتحولوا من أشخاص يحتمل أن يدمروا إلى قوة بناءة لإعادة تعمير بلدهم.

ولن نتمكن من إرساء أساس ثابت للسلم والأمن في المستقبل إلا إذا نفذنا الآن ما هو حق للأطفال. ومع ذلك، بينما نركز التركيز الواجب على الحالة الخطيرة في أفغانستان، يجب ألا تغيب عن أنظارنا احتياجات الأطفال الآخرين المتضررين من الحروب، الذين يحتاجون بنفس القدر إلى اهتمامنا ودعمنا.

سيجري توزيع النص الكامل لملاحظاتي، وبالتالي لن أقرأ النص بأكمله. إلا أنني قبل أن أختتم، أرجو أن تسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أستشهد بصوت ابن جامايكا البار، هبتكم الخاصة للعالم، الذي منح صوته القوي للعالم هبة موسيقى الريغي. وأداء بوب مارلي الذي كثيرا ما كان

روحيا متعمقا لمواضيع المعاناة والخلاص يبدو ملائما بصفة خاصة لمداولاتنا اليوم. وأسمع صوت بوب مارلي يدعونا إلى العمل نيابة عن الأطفال. وأسمعه يقول شيئا كهذا:

''اسمعوا الأطفال وهم يبكون

لقد قلنا لهم في السنوات الماضية

لا تقلقوا بشأن أي شيء،

لأن كل شيء، مهما كان صغيرا، سيصبح على ما يرام.

''اسمعوا الأطفال وهم يبكون

من أفغانستان إلى أنغولا

ويطلبون نفس الشيء – الحب.

اسمعوا الأطفال وهم يبكون

من البلقان إلى بوروندي

ينتظرون نفس الشيء

أغاني الخلاص. أغاني الخلاص.

''ألا تساعدوا على غناء

أغاني الخلاص هذه

التي تمنح الأمل والحماية.

''أسمع ثلاثة طيور صغيرة

واقفة على أعتاب المجلس

تغني ألحانا خالصة وحقيقية

تقول مرة تلو الأخرى

'هذه رسالتنا لكم'''.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيدة بيلامي (تكلمت بالانكليزية): يمثل مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم خطوة أخرى إلى الأمام في جعل العالم مكانا أكثر أمانا بالنسبة لكل طفل.

وكما ندرك جميعا وكما ذكر الأمين العام، كان المفروض أن تجري مناقشة اليوم حول الأطفال والصراع المسلح قبل شهرين بالضبط، وسط الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال. والعالم مكان مختلف تماما بسبب ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ولكن، كما لاحظ الأمين العام، يمكننا أن نعتمد على التأكيد القوي مرة أخرى من المجتمع الدولي على الاضطلاع بعمل جماعي دفاعا عن أهم حقوق الإنسان، وهو حق جميع الشعوب في العيش في سلام وأمن.

ومشروع قرار اليوم يرتكز على التدبيرين السابقين بشأن هذه القضية – القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) والقرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) – وكذلك على القرارات التي اتخذها المجلس سابقا بشأن حماية المدنيين، والمرأة والسلام والأمن، وخطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشهد هذه التدابير على ما تضطلع به الأمم المتحدة على أفضل وجه، وهو تغيير المواقف من خلال تحقيق التنمية على نحو تدريجي وإنشاء معايير لما هو حق وعادل، وجعل تنفيذهما ملزما.

وقضية الأطفال الجنود خير مثال على ذلك. فقبل خمس أو ست سنوات كان فهم هذه القضية والوعي بها محدودين وكان تجنيد الأطفال ينفذ عادة دون إعلان، أو بإعلان ضئيل وفي أحيان كثيرة دون أي عقاب. ومنذ ذلك الوقت، يتلقى العالم الإسهام الضخم من صديقتنا غارسا ميشل. وأفهم أن المجلس قد تلقى أحدث نشرة أصدرتها التي

أنصح الأعضاء بقراءتها. كما أن العالم لديه الآن أحد المعايير القانونية الدولية الذي دخل حيز النفاذ، كما ذكر أولارا – وهو البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل – والذي يزيد سن التجنيد ويحظر انخراط الأطفال الذين لم يبلغوا من السن ١٨ عاما في الأعمال القتالية.

ويجري تعريف تجنيد الأطفال كجريمة حرب في نظام روما الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية. وبمقتضى نص مشروع القرار المطروح أمام المجلس، ينبه الأمين العام المجلس إلى من يجندون الأطفال أو يستخدمونهم على نحو ينتهك الالتزامات الدولية، وسيطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقارير عند اللزوم.

وهذه خطوة حاسمة في الحملة لإنهاء تجنيد الأطفال للصراع المسلح واستخدامهم جنودا. وهي علامة على الالتزام الجاد والمتواصل، ومن المؤكد أننا نرجو أن يستمر جميع أعضاء مجلس الأمن في إظهار هذا الالتزام بحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الجديد.

وأود أن أثني كذلك على أعضاء المجلس، وبخاصة أنتم، السيدة الرئيسة، لدعوة شاب من سيراليون لأن يخاطبنا اليوم ووجود الحاج ساوانيه يذكرنا لا بالمعاناة التي يتحملها الأطفال في الصراع المسلح فحسب بل بالإسهام الذي يمكن أن يقدموه في إعمال حقوقهم كذلك.

وكما يعلم المجلس، فإن الوصول إلى الأطفال المتورطين في حالات الصراع لا يزال مشكلة رئيسية.

إن معظم وفيات الأطفال في الصراعات المسلحة لا تحدث كنتيجة مباشرة للعنف، ولكن لحرمان الأطفال من الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والأمن الغذائي والمياه النقية.

وأنا أعرف أنه تم التشديد على هذه الحقيقة من قبل في هذا العام، عندما زار كثير من أعضاء المجلس جمهورية الكونغو الديمقراطية وشاهدوا الدليل الذي يساند دراسة أظهرت أنه من بين الوفيات التي حدثت بين المدنيين والتي تقارب زهاء ٢,٥ مليون شخص شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان ثلثها من الأطفال دون سن الـ ٥ سنوات.

لقد دعا القرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) إلى إتاحة الوصول دون عائق للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. والإجراء المتخذ اليوم من شأنه أن يكرر التأكيد على تكرار هذه الدعوة بإلحاح متجدد، وأن يشير إشارة صريحة إلى السكان المشردين داخليا. ونحن نشكر المجلس على إقراره بتلك الحتمية في قراره – ونحثكم على الإبقاء على الضغط في جميع المهام المضطلع بها في البلدان المحددة.

ويدعو مشروع قرار اليوم أيضا الأطراف في الصراع المسلح إلى التعاون في أيام التحصين وفي سائر الفرص المتاحة لتوصيل الخدمات الصحية الأساسية الضرورية بأمان ودون عائق. وفي هذا العام تمكّن اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وشركائهما من تخصيص أيام وطنية للتحصين بنجاح للقضاء على شلل الأطفال في بلدان مثل أنغولا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والسودان وفي أفغانستان في الأسبوع الماضي فحسب.

وبقيامنا بذلك تمكننا من تبين أنه حتى الصراعات لا ينبغي لها أن تكون عائقا يقف في وجه حتميات التنمية الأساسية حيثما توجد الإرادة السياسية. ولكن علينا ألا ننسى أن هذه الخطوات ما هي إلا خطوات جزئية نحو تأمين الوصول الكامل والآمن إلى الأطفال في حالات الصراع.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أنه في وقت لاحق من هذا اليوم ستستهل اليونيسيف واتحاد الكرة الدولي

(الفيفا) بالاشتراك مع الأمين العام، مبادرة لتكريس كأس العالم لسنة ٢٠٠٢ للأطفال. وسيوجه جانب من هذه الجهود لدعوة الأطراف المتحاربة في جميع أنحاء العالم لاتخاذ تدابير خاصة أثناء إقامة كأس العالم لضمان الوصول للأطفال على المستوى الإنساني.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن مدى السعادة لرؤية مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وهي تناقَش بصراحة في مشروع القرار. وتُعد الدعوة إلى ضمان حصول جميع موظفي حفظ السلام على التوجيه والتدريب المناسبين متابعة حيوية للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وكما يعد الطلب إلى منظومة الأمم المتحدة بإدماج الوعي بمرض الإيدز والوقاية منه، وتقديم الرعاية والدعم للمرضى في البرامج الإنسانية أمرا مناسبا يتسم بحُسن التوقيت في آن معاً.

ومن الواضح أن أمامنا مهمة ضخمة. فنحن نعرف من المسح الذي أجري ميدانيا في البلدان المتأثرة بالصراعات أن مستويات الوعي بمرض الإيدز وكيفية الوقاية منه منخفضة تماما. ونحن نعرف أيضا أن الفتيات والنساء في حالات الصراع معرضات للخطر بشدة نظرا لما يتعرضن له من عنف جنسي ترتكبه القوات المسلحة والجماعات المتمردة، ومخيمات الشرطة والرجال والأولاد المشردون. وقد بينت الأبحاث أنه في ميادين الصراع غالبا ما يتكلم الرجال والأولاد عن العنف ضد الفتيات والنساء كتصرف طبيعي مقبول.

وستواصل اليونيسيف، تمشيا مع مشروع القرار، السعي إلى التماس حماية الأطفال من جميع أشكال العنف الجنسي وإدراج التثقيف الخاص بمرض الإيدز كجزء من جميع برامج التعليم في حالات الطوارئ، مع تركيز اهتمام خاص على الاحتياجات المتعلقة بتسريح الأطفال الجنود.

وفي أفغانستان، يواجه المجتمع الدولي أزمة تتوقف فيها حياة ملايين الأطفال والنساء على استجابة فورية ومنسقة. وفي الآونة الأخيرة قدر العاملون معنا في الميدان أنه بدون استجابة إنسانية مناسبة، فإن ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ طفل يمكن أن يموتوا أثناء الشتاء - وهذا ما يجعلنا نسعى بإلحاح إلى توفير مساعدة قصيرة الأجل على شكل تمويل متصل، والوصول إلى المحتاجين وتوفير الأمن لموظفي الشؤون الإنسانية.

ولكن هناك المزيد مما نحن بحاجة إليه إذا كنا نريد كفالة الرفاه الطويل الأمد لأطفال أفغانستان وحماية حقوقهم حماية مستدامة. وستكون الأولوية الكبرى لدينا هي للتعليم، وضمان أن الفتيات مثلهن مثل الفتيان، لديهن فرصة الوصول إلى المدارس بأسرع ما يمكن.

وفي الحالات التي تعقب الصراع - بل وأثناء أسوأ فترات الصراع - يوفر التعليم بيئة من الاستقرار النسبي والحياة الطبيعية للأطفال. وهو يقدم بديلا عن تجنيدهم. وبتوفير فرص التعلُّم لهم، يتيح التعليم الفرصة للأطفال للحصول على المهارات الأساسية التي تتيح لهم العمل، والإسهام في المجتمع ومساعدة أسرهم في الوقت المناسب.

ومن الأولويات الرئيسية الأخرى لدينا هي حماية الطفل في جميع مجالات الإنعاش - مع التركيز على الوعي بالألغام - وربما كانت أفغانستان أشد البلدان تلغيما في العالم - ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في جهود بناء السلام هما من الأولويات الرئيسية الأخرى لدينا.

ويناشد مشروع قرار المجلس بوضع الأطفال في قلب جهود التعمير والتأهيل سواء في أفغانستان أو سيراليون أو في منطقة البحيرات الكبرى، وباستطاعتي أن أؤكد لكم أننا سنبذل مع شركائنا سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أم خارجها، كل ما يمكن من أجل تحقيق ذلك.

ويستلهم اليونيسيف في عمله رؤيا تتمثل في عالم يستعمل فيه الزعماء سلطتهم ونفوذهم لضمان أن يخطو كل طفل نحو الشباب بصحة وسلام وكرامة. وهو هدف أُرسي في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، والتي يُحتمل أن تعقد في أيار/مايو ٢٠٠٢، وهي الوثيقة التي قمتِ بشأنها يا سيدتي الرئيسية بدور توجيهي حيوي بصفتك رئيسة للجنة التحضيرية، والتي أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم إليكِ بشكرنا الجزيل عليها بالنيابة عن اليونيسيف.

والرسالة الأساسية في الوثيقة الختامية الموجهة من الدورة الاستثنائية هي إثارة التحدي لدينا جميعا للتأكيد على قيادة الطفل في مناحي الحياة كافة. وفي اعتقادي، أن مجلس الأمن، في القرار المعروض عليكم اليوم، قد ارتفع إلى مستوى التحدي مرة أخرى، وهو يؤكد بذلك بأننا معا نستطيع حقا أن نغير العالم بالنسبة للأطفال.

وختاما، يسرني أن أقدم المتكلم التالي، وهو الحاجي سواني من سيراليون، ويبلغ من العمر ١٤ عاما. وقد أصبح طفلا مجندا بعد اختطافه وقضى عامين ونصف مع الجبهة الثورية المتحدة، حيث قاد إحدى وحدات الأطفال المقاتلة وقد لقي الرعاية مؤخرا من مجموعة كاريتاس ماكيني. ولديه منظور هام وخاص للغاية لموضوع الأطفال والصراعات المسلحة، ولا يشمل ذلك المشكلة وحدها وإنما يشمل أيضا الإسهام الهائل غير المحدود إلى حد كبير الذي يمكن أن يقدمه الشباب أنفسهم، وذلك كما بينت من قبل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي باسم أعضاء المجلس أن أرحب بحرارة بالحاجي بابا سواني، وأعطيه الكلمة.

السيد سواني (تكلم بالانكليزية): اسمي الحاجي بابا سواني. وأبلغ من العمر ١٤ عاما وقد جئت من سيراليون.

وفي عام ١٩٩٧، عندما كان عمري ١٠ سنوات، ذهبت لقضاء إجازة عيد الميلاد في منزل عمي في قريتي مدينا لوكو، في شمال سيراليون. وأثناء الأسبوع الثاني لإقامتي، سمعنا أن المتمردين أصبحوا على بُعد ١٠ أميال من قريتنا. وجرينا في الغابة لكي نختبئ. وفي الليل خرجنا بهدوء لنطهو ما كان لدينا في كوخ ريفي قديم. وفي الليلة الثانية ذهبت وأخي الأكبر للبحث عن ماء للطهي عندما اصطدمنا بالمتمردين. وفتشوا جيوبنا بحثا عن النقود، ولأنهم لم يجدوا معنا شيئا، ضربونا. وأخذونا ثانية إلى قريتنا حيث قيدونا، وضربونا ثانية وتركونا تحت أشعة الشمس الساخنة المحرقة. وقد أحرقت بيوت كثيرة، ودمرت ممتلكات وقتل أناس. وإن مجموعة من المتمردين الذين دخلوا إلى الغابة بحثا عن الطعام قبضت على عمي وبقية الأسرة. ثم قُتل عمي فيما بعد.

وفي نفس الليلة أمرنا المتمردون بالذهاب معهم إلى قاعدتهم خلف مدينة كابالا. وكانت على بُعد ١٠٠ ميل من القرية. ومشينا لمدة ١٠ أيام في الغابة، لا نستريح سوى سويعات قليلة، على معدة خاوية في معظم الأوقات. ولدى وصولنا، دربونا لمدة أسبوع على إطلاق المدافع من طراز AK-47 وعلى تفكيكها. وبذلك استخدمت في القتال عندما هوجمنا. وأثناء هذه الهجمات قمنا بقتل أناس، وإحراق منازل، وتدمير ممتلكات، وتقطيع أعضاء. ولكنني في معظم الأحيان كنت أقوم بغارات لجلب الطعام وأقوم بأعمال منزلية لخدمة زوجة قائدي. وذلك لأنني كنت شديد النحافة.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بعد أسري بعامين، التقى أفراد حفظ السلام التابعون للأمم المتحدة بقائدنا ليشرحوا عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. وقيل لنا إن المناقشة شملت إطلاق سراح جميع الجنود الأطفال. وعاد قائدنا إلى قاعدتنا صباح اليوم التالي وأمر القادة

الآخرين بإطلاق سراحنا. وقال إن من لا يفعلون ذلك سيُقتلون. وأُبلغ جميع المحاربين بهذه المعلومات، وفي غضون يومين أطلق سراح ما يزيد عن ٢٥٠ طفلا سلموا إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بمدينة كابالا. وأُخذنا إلى مركز للرعاية في لونسار.

وفي لونسار، جرى تسجيلي أولا لأغراض التسريح، ثم سُلمت بعد ذلك إلى مؤسسة كاريتاس الدولية في ماكيني لأتلقى الرعاية والحماية. وذهبت على الفور إلى المركز الصحي للعلاج لأن جسمي بكامله كان مغطى بالقشور. ولم أكن قد رأيت أي فرد من أفراد أسرتي لمدة حوالي عامين، ولذا فعندما أخبرتنا كاريتاس بأنها ستساعدنا في العثور على أسرنا كنت سعيدا للغاية بتقديم المعلومات المطلوبة. ولسوء الحظ أنه لم يكن من المأمون لهم الذهاب إلى قريتي، ومن ثم أُلحقت بمدرسة ثانوية محلية. وفي شهر أيار/مايو من ذلك العام، احتُجز قائد الجبهة المتحدة الثورية مرة ثانية عقب مظاهرة في فريتاون. وقرر المتمردون العودة إلى الهجوم، وحاولوا تجنيدنا من جديد. ولم نرد أن نقاتل أكثر من ذلك، فهربنا إلى الأدغال مع الأخصائيين الاجتماعيين الذين يتولون أمرنا. وأمكن لأكثر من ٢٠٠ شخص منا الوصول إلى فريتاون، حيث التقطتنا كاريتاس.

وفي لونغي قابلنا أطفالا آخرين في برنامج كاريتاس كانوا قد هربوا من مراكز في بورت لوكو وماكيني خوفا من إعادة تجنيدهم. وكان في ذلك المركز الجديد ما يزيد عن ٣٥٠ طفلا. وفي البداية، لم يرغب أهل لونغي في وجودنا ببلدهم، وأعرب كبيرهم عن ذلك. فاجتمع به وبالقادة المحليين الآخرين كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وفرع كاريتاس في ماكيني. وأوضحوا أنه قد تم تسريحنا ولا نريد مزيدا من القتال. فغير ذلك رأيهم وأُذن لنا بالبقاء. وأُعيد إدخالي، وأطفال آخرين، في مدرسة محلية.

ولم ينته الاجتماع مع الناس باللقاء مع القادة المحليين لأن أطفال المدرسة المحلية لم يعاملونا معاملة ودية. فظلوا يدعوننا بالأطفال المتمردين. وأحمد الله أننا كنا نحضر المدرسة المسائية، وأمكننا بذلك تجنبهم في معظم الأحيان. ثم عقدت كاريتاس عدة لقاءات مع أشخاص مختلفين من المجتمع المحلي لتدعوهم إلى العفو عنا وقبولنا. ونجح هذا بشكل طيب جدا لأن امرأة من المجتمع المحلي وافقت في نهاية العام على كفالتي. وما زلت أعيش لديها لعدم العثور على أسرتي بعد.

ومن المهم أن يعلم المجلس أن الرحلة التي قمت بها حتى الآن كانت أقل مشقة لأني التحقت ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. لقد ارتكبت أفعالا شريرة في الأدغال ورأيت أفعالا شريرة جدا ترتكب مع الأطفال والكبار على السواء. وكان تجريدي من بندقيتي خطوة حيوية بالنسبة لي. إذ ساعدني البرنامج على أن أعود للشعور بأني طبيعي وعادي. وساعدني على إيجاد طرق للتواؤم مع المجتمع من جديد.

وكما قلت، لم يكن الطريق سهلا. لقد عانيت في المدرسة من استياء التلاميذ الآخرين. فكانوا ينظرون إلي نظرة مختلفة، وكأني شخص شرير. ولعلهم كان لديهم أسباب قوية لذلك. فقد كنا نفعل أشياء بالغة الفظاعة لهم ولأسرهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم إيذاء شديدا. ولكننا عانينا مثلهم تماما لأن قادتنا كانوا يجبروننا على فعل تلك الأشياء. ويتعين علينا أن نطلب الصفح وأن نبدي في الحياة مسلكا طيبا للغاية.

وقد واجهت قدرا كبيرا من عدم الثقة من أفراد الأسرة. وبعضهم يشك فيما إذا كنت سأعود قط طفلا طبيعيا من جديد. وهم يذكرونني بسهولة بحياتي الماضية عندما أرتكب الأخطاء. فيقولون: ”لا تأت بحياتك مع

المتمردين إلى هنا''. ومن الممكن لبعض أبناء المجتمع المحلي أن يكونوا خطرين حقا. وبعضهم يريد الانتقام بأي ثمن وعلى أية صورة. ونحن آخذون في التغلب على هذا بدعم من الأسر والأصدقاء والوكالات التي تعمل لصالح الأطفال.

ويوشك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على الانتهاء ومن دواعي سعادتي الشديدة أن آلاف الأطفال قد أتيحت لهم الفرصة لينفذوا من خلال هذه العملية. وأعرف أن أطفالا أكثر محتجزون، وبخاصة أخواتنا الإناث. وأطلب إلى هذه الهيئة باسم جميع أطفال سيراليون أن تفعل كل ما في وسعها لوضع نهاية لقصتنا الحزينة. فنحن نريد أن نكون قادرين على التنقل بحرية في جميع أجزاء البلد وأن نلتحق بالمدارس التي نختارها. ونريد أن يكون في مقدورنا زيارة أصدقائنا وأسرنا في كل أرجاء البلد دون أن نخشى الاختطاف والتجنيد والأخطار الأخرى. وفوق كل شيء، نريد أن يستطيع آباؤنا وأمهاتنا أن يعملوا وأن يعلمونا لكي نصبح مواطنين صالحين. وهذا ما يعنيه السلام لي في سيراليون.

وأتوجه لكم بالشكر على دعوتي لأحكي قصتي نيابة عن إخوتي وأخواتي في سيراليون وغيرها من البلدان التي تعاني الحرب. وأرجو أن تصغي الحكومة والأمم المتحدة للأطفال في جميع البلدان وأن تأخذ كلماتنا بعين الاعتبار. فنحن نريد حياة أفضل. ونريد السلام. ونعتمد على استمرار تقديم الدعم لنا في هذا الصدد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الحاجي باباه ساوانه على إكساب المسألة المعروضة على المجلس هذا الصباح وجها إنسانيا، هو وجهه ووجوه ملايين الأطفال. واسمحوا لي أيضا بشكره على قدومه إلى نيويورك ومخاطبته أعضاء المجلس.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أظن أننا جميعا سنشعر بأن ما قيل في المجلس هذا الصباح هو كل ما يلزم أن نسمعه في الواقع. فقد جعلتنا البيانات التي أدلى بها الأمين العام والسيد أولارا أوتونو والسيدة كارول بيلامي، ولا سيما الحاجي باباه ساوانه، ندرك أن أعمال المجلس يُتوخى منها أن تؤثر في أناس حقيقيين على أرض الواقع وبطرق حقيقية. وأشعر بالأسف لأن كلمتي وكلمات زملائي سيلزم أن تتناول الجانب البيروقراطي من عمل المجلس. ولكننا سُئلنا بعض الأسئلة في بيانات هذا الصباح، وأظن أنه سيتعين علينا أن نحاول بيان الطريق إلى بعض الإجابات.

وتقرير الأمين العام، الذي وجهه لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة، وثيقة هامة للغاية في هذا الصدد، وأشكره عليها. وقد أشار الممثل الخاص والمدير التنفيذي أيضا بشكل بالغ التحديد إلى بعض الطرق التي يتعين أن يتخذها المجلس في أعماله بوصفه أحد أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالأطفال ضحايا الصراعات المسلحة. وستلقي بلجيكا في وقت لاحق بيانا باسم الاتحاد الأوروبي تعرب فيه أيضا عن بعض نقاط أساسية. غير أن ثمة أشياء أود أن أسلط عليها الضوء.

إن الموضوع ككل، هو محل اهتمام مشروع للمجلس، ذلك أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع هذه المسألة المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح تترتب عليها نتيجة مباشرة، ليس فقط بالنسبة لرفاه الأطفال في حد ذاته، بل أيضا لأن الفشل في استيعاب الموضوع ومعالجة آثاره، سيكون له تأثير مدمر على جهود المجلس في مجال صون السلام والأمن الدوليين. فالمسألة هنا ليست مجرد مسألة تتعلق بالأخلاق، بل هي أساسا مسألة تتعلق بالأمن. وهذه هي النقطة الأساسية.

إن التقرير ومشروع قرارنا يحددان بوضوح أهمية وضع إطار معياري فعال يمكن من خلاله أن يكون للجهود العملية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة على النطاق الأوسع، تأثير فعلي في الميدان. واتفاقيات جنيف، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري المعني بتجنيد الأطفال، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، ما زالت تمثل جميعا أدوات حيوية للسياسة العامة في هذا الصدد، وهي بالطبع تحظى بالدعم الكامل من المملكة المتحدة.

إلا أنه من المهم بصفة خاصة أن نجعل تلك الاتفاقيات فعالة. وأرحب بما ذكره الأمين العام وممثله الخاص عن عزمهما على كشف من ينتهكون تلك المعايير واتخاذ إجراءات للمتابعة.

وعندما ينظر مجلس الأمن في التقرير وكذلك في مشروع القرار الذي سنعتمده، علينا أن ندرك الحاجة إلى فهم الصلات القائمة بين هذا الموضوع والشواغل الأخرى ذات الصلة فيما يخص من هم أكثر تضررا بالصراعات. فهذا مهم لأنه يضمن أننا نطور فعلا النهج الشامل لمنع نشوب الصراع وبناء السلام، الذي حثنا الأمين العام، في تقريره المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠١، على أن ننظر فيه، والمكرس في القرار الذي اتخذناه في آب/أغسطس الماضي بشأن منع نشوب الصراع.

والأفكار الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والأمن والسلام، وفي البيان الرئاسي المتعلق بنفس الموضوع، وفي أعمالنا المتعلقة بالمدنيين المتأثرين بالصراع المسلح، وهو الموضوع الذي سنناقشه غدا، كلها مهمة هنا ووثيقة الصلة بهذه المسألة.

ونحن نرحب بالتقدم المحرز في إنشاء وحدات لحماية الأطفال في إطار بعثات حفظ السلام. وقد تشجعنا بالتقدم المحرز، في هذا الصدد، في عمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدور الذي يؤديه موظفو حماية الأطفال في تنفيذ ولايتهم.

وفي القرار ١٣٥٥ (٢٠٠١) الخاص ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، طلب المجلس إلى جميع الأطراف ذات الصلة كفالة معالجة الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال. ونحن نشجع الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والممثل الخاص، لمواصلة العمل من أجل تعزيز دور هذه الوحدات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وخاصة في تصميم عناصر فعالة لإعادة الإدماج، في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ للجنود الأطفال وغيرهم من الأطفال الأكثر تأثرا بالصراعات. وأعتقد أن هذا ما أراد أن يذكرنا به هنا بابا سوانِه في بيانه هذا الصباح.

وستواصل المملكة المتحدة دعم جهود المنظومة لتوسيع نطاق دور مستشاري حماية الأطفال، سواء في المقر أو في الميدان. ويحدونا الأمل في أن يكون عملهم مرتبطا أيضا، حيثما اقتضى الأمر، بالعمل المهم الذي يتعين القيام به لإدماج قضايا الجنسين في استراتيجيات بناء السلام، وبخاصة في حالات إعادة التأهيل وإعادة التعمير بعد انتهاء أعمال القتال. وقد أشار إلى ذلك صباح اليوم أولارا أوتونو وكارول بيلامي، وخاصة في سياق تعرضهم لحالة الضعف التي تعانيها الفتيات في الصراع المسلح.

والمملكة المتحدة تأخذ علما بالتركيز الذي وضعه التقرير ومشروع القرار، على الآثار المناوئة للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة الصغيرة، الذي تمارسه

أطراف الصراع المسلح، وتأثيره السلبي المباشر على مصالح الأطفال ورفاههم. ونحن نرحب بتركيز التقرير ومشروع القرار على هذه المجالات وعلى صلتها المباشرة بعملنا المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشار إليه في مشروع قرارنا.

واسمحوا لي بأن أقول كلمة أخيرة عن تماسك المنظومة. بسبب ندرة الموارد، نود أن نؤكد على ضرورة أن يكون العمل الذي تضطلع به مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، العاملة في مجال قضايا الصراع متكاملا. وهو موضوع مألوف وربما نكون قد حققنا فيه بعض التقدم. وفلسفة بعثة فرقة العمل المتكاملة ينبغي أن تنطلق من نيويورك إلى الميدان، وبالطبع إلى النظام الحكومي الدولي. وثمة فرصة حقيقية لتصحيح هذا الوضع مرة أخرى فيما يتعلق بأفغانستان.

إن المملكة المتحدة مؤيد قوي لمكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، ونحن نعمل مع اليونيسيف للمساعدة في بناء قدرات إدارتها المعنية بعمليات الطوارئ، لإدماج قضايا الأطفال والصراع المسلح في برامجها على نحو أكثر فعالية.

ونتطلع إلى رؤية هذين المكتبين يعملان معا عن كثب وبشكل متزايد لمواصلة تبادل المعلومات والنُّهُج فيما بينهما، ومع إدارة عمليات حفظ السلام وسائر الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، ومع الشركاء من غير منظومة الأمم المتحدة، في تطوير استجابات دائمة وفعالة.

ونحن نشاطر الأمين العام خيبة أمله إزاء الاضطرار إلى تأجيل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل والتي كان من المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر هذا العام. ولكن مناقشتنا اليوم ومشروع القرار الذي سنعتمده، يمكن أن يساعدا في إلهامنا بعملية تحضيرية فعالة بحق تبدأ في إطار دورك التنسيقي الممتاز، سيدتي الرئيسة، استعدادا لعقد الدورة الاستثنائية في العام المقبل. وحينئذ، ربما نشعر بأننا بدأنا نترجم ”أغنيات الخلاص“ الخاصة بنا إلى واقع.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكرك على عقد هذا الاجتماع اليوم، وأشكرك بصفة خاصة على ريادتك المتواصلة لهذه القضية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، أولارا أوتونو؛ ومديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة كارول بيلامي، على البيانات التي أدلوا بها صباح اليوم، والتي سلطت الضوء على هذه القضية وساعدتنا، في اعتقادي، على وضعها في منظورها الصحيح. ومن الأهمية بمكان أن تبقي الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحكوماتنا، نحن الدول الأعضاء، تركيزها على مسألة الأطفال والصراع المسلح. وأتفق مع السفير غرينستوك على أنه من الضروري أيضا، بالنسبة لهذا المجلس، أن ننظر إلى هذه المسألة على أنها قضية تتعلق بالأمن ولها صلة مباشرة بعملنا وبمستقبل عملنا.

ويوضح بيانا السيد أوتونو والسيدة بيلامي أن هناك تقدما يحرز، وأن الدول الأعضاء تتحرك نحو تقديم المساعدة. وقد صدقت خمس دول إضافية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح، والذي يعد الصك الأساسي الذي يعالج بشكل مباشر القضية المطروحة علينا اليوم. وبالتصديق العاشر الذي سجلته نيوزيلندا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سيدخل البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بعد ٩٠ يوما. والولايات المتحدة من بين الموقعين على البروتوكول الاختياري، وقد عرضه الرئيس بوش على مجلس الشيوخ للتصديق عليه. ويفيدنا تقرير الأمين العام أيضا بتحقيق مكاسب إضافية على عدد من الجبهات، ولكن الطريق، للأسف ما زال طويلا. وستظل هذه القضية مطروحة علينا لبعض الوقت.

إننا نجتمع في وقت يسيطر فيه صراع جديد على أفكارنا وأعمالنا. فالهجمات التي ارتكبت ضد مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع، ثم العمليات العسكرية التي تنفذ بعد ذلك في أفغانستان، لم تخطر على بالنا عندما كان مجلس الأمن ينظر في هذه القضية في السنة الماضية، أو حتى عندما أصدر الأمين العام، في ٧ أيلول/سبتمبر، التقرير الذي نناقشه اليوم. إن الحرب ضد الإرهاب لها جوانب لم يكن من المعتاد النظر فيها بشكل تقليدي في مناقشة مسألة الأطفال والصراع المسلح، مثل مشكلة آلاف الأطفال الذين فقدوا آباءهم في ١١ أيلول/سبتمبر.

ومع ذلك، فإن بعض جوانب إيذاء الأطفال في هذا الصراع، ما زالت مألوفة إلى حد مخيف. وكما أكدت السيدة الأولى، لورا بوش، في بيانها الإذاعي الرئاسي الأسبوعي يوم السبت الماضي، فإن محنة النساء والأطفال في أفغانستان تنم عن قسوة إنسانية متعمدة يمارسها من يسعون إلى التخويف والسيطرة. وتقرير وزارة الخارجية الذي صدر وقت إذاعة ذلك البيان، والمعنون ''حرب الطالبان على النساء''، يحكي قصة أم أفغانية معها طفل مصاب بالحمى وفي أشد الحاجة إلى طبيب. ولم يكن لها، للأسف، قريب من الذكور ليصاحبها خارج بيتها، وهذه قاعدة من القواعد التي يفرضها الطالبان.وإذ سعت إلى إنقاذ طفلها، فإنها خرجت إلى الشارع على غير هدى، حيث واجهها أحد الحراس من الطالبان وأطلق عليها الرصاص. ولحسن الحظ أن تدخل بعض المارة وتمكنوا من إنقاذها وإنقاذ طفلها.

لقد تم إخراج الطالبان بطريقة رحيمة من معظم أجزاء أفغانستان، وأصبح بوسع المجتمع الدولي أن يساعد الآن في غوث شعب أفغانستان، ولا سيما من النساء والأطفال. ومما يشرف حكومة بلادي أنها تقوم اليوم، إلى جانب اليابان، باستضافة جلسة عمل في واشنطن للنهوض بالجهود المبذولة في هذا السبيل والإعداد لمستقبل أفضل.

وكما استمعنا صباح اليوم، فإنه بالإضافة إلى كون الأطفال ضحايا، لا تزال مشكلة الجنود الأطفال مستمرة. ولا يزال الأطفال ممن دون سن ١٥ سنة يجندون ويستخدمون بشكل مباشر في الصراعات المسلحة. ومثلما حدد الأمين العام مرة أخرى هذا العام، فإن الأطفال يصبحون ضحايا للعنف ومرتكبين لأعمال العنف في نفس الوقت. إن قيامنا بعمل جماعي لمواجهة هذه الممارسة يجعل الاستمرار فيها أمرا أكثر صعوبة. ونحن نشيد بالجهود المبذولة في هذا الصدد ونلتزم بمواصلة تلك الجهود لمعالجة هذه المشكلة.

إن الحالة في سيراليون، بلد الشاب الذي تكلم أمامنا ببلاغة صباح اليوم، لا تزال مروعة. ونحن نشيد بالعمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها لمعالجة الأضرار البدنية والصحية والنفسية التي أصابت أطفال سيراليون خلال الحرب الأهلية الوحشية فيها. وتمثل مساعدة هؤلاء الأطفال - الذين تعرضوا للتشويه والاقتلاع من أسرهم، وأجبروا على الانخراط في أعمال وحشية - تحديا هائلا لا بد لنا من مواجهته.

ولا بد لنا من أن نواصل العمل سويا لحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. إنني لم أذكر سوى مثالين اثنين، وهناك الكثير جدا مع الأسف. وكل منا له دور يضطلع به في هذا الخصوص، وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها لدعم هؤلاء الأطفال ولجعل العالم أكثر أمانا بالنسبة لهم.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن الكثير من الحروب الحالية حروب داخلية ومطولة، يجري خوضها في البلدان النامية على أساس الانقسامات الإثنية أو اللغوية أو الدينية، وتذكي لهيبها الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة، وتستخدم في شنها الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة، وتنخرط فيها نسبة عالية من الأطراف الفاعلة من غير الدول. ومما يؤسف له، أن هذا الخليط من العوامل عرَّض الأطفال لخطر الموت والإصابة والمعاناة بدرجة كبيرة.

إن التحدي الهام المتمثل في حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، ولا سيما الأطفال، ينبغي أن يتبوأ مكانه الصحيح كجزء لا يتجزأ من كل المسائل ذات الصلة التي يعالجها مجلس الأمن. وتكتسي التقارير والتوصيات المقدمة من الأمين العام وممثله الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة أهمية بالغة وينبغي أن تولى كل اهتمام.

ويفرض مشروع القرار المعروض علينا عددا من المتطلبات على منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية، والمنظمات الإقليمية، ناهيك عن الأطراف في الصراعات المسلحة، ومن شأن هذا أن يثير التوقعات. ولا بد لنا من أن نرقى إلى مستوى تلك التوقعات. ولبلوغ هذه الغاية، يلزم تحسين التعاون بين المجموعة الكاملة من المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. وكوسيلة لتضييق الفجوة بين التدابير قصيرة الأجل والتدابير طويلة الأجل، يسر وفد بلادي بشكل خاص أن مشروع القرار المعروض يشير بشكل مباشر إلى المؤسسات المالية والإنمائية الدولية وإلى مسؤولياتها في هذا الصدد.

ومن المشجع أن ولايات بعض عمليات حفظ السلام تتضمن الآن أحكاما معينة لحماية الأطفال المتأثرين بالحروب. ونرحب أيضا بحقيقة أن الموظفين المعنيين بحماية الأطفال أصبحوا الآن داخلين ضمن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبما أننا نعلم جميعا أن الأطفال يتأثرون بالصراعات المسلحة حيثما تحدث، فإن أنسب نهج يتخذ للمستقبل سيتمثل لذلك في إدماج الموظفين المعنيين بحماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كقاعدة وليس كمجرد استثناء.

وتضطلع الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد، بدور أساسي في الصراعات الداخلية، وتودي بحياة الملايين من البشر. ولا بد من متابعة الالتزامات التي تم التعهد بها خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وبغية حماية أرواح المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأطفال، لا بد لنا من أن نواصل جهودنا لإنشاء آليات مراقبة أكثر فعالية من شأنها أن تغير ممارسة الحصول على هذه الأسلحة بسهولة اليوم.

وتؤثر الحرب على الصبية والفتيات بشكل مختلف. فيزداد تعرض الفتيات للاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على أساس الجنس في أحيان كثيرة. وفي وقت الحروب، تجبر أعداد متزايدة من النساء والفتيات على ممارسة الدعارة نتيجة للاستغلال والفقر والجوع. ويُستغل الصبية بطرق أخرى، أكثرها شيوعا استخدامهم كجنود أطفال. ويتعرض كل هؤلاء الشباب من صبية وفتيات إلى المخاطرة بدرجة كبيرة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو مرض تزداد سرعة انتشاره فيما يتصل بحالات الصراع والتشريد.

ويمثل التشريد أيضا مخاطر شديدة أخرى للأطفال. فيفقد الأطفال المشردون الأمن الذي يلقونه في مجتمعاتهم، وفي حالات كثيرة الأمن الذي توفره لهم أسرهم، وعندما يصلون إلى مجتمعات جديدة كثيرا ما ينظر إليهم باستياء وشك. وبما أن الكثيرين منهم قد تعرضوا لانتهاكات قاسية تمس حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فإنهم قد يحتاجون إلى حماية خاصة في البلد الذي يلتمسون اللجوء فيه. ونحن

ندعم ونشجع ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من عمل لإعادة توحيد الأطفال مع أسرهم.

وينبغي ألا يسمح للمسؤولين عن استغلال الأطفال أثناء الصراعات بأن يتمتعوا بالإفلات من العقاب أو الاستفادة من أحكام قوانين العفو. ومع بدء عمل المحكمة الجنائية الدولية، سيتاح للمجتمع الدولي أساس جيد لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك تجنيد الأطفال ممن في سن يقل عن ١٥ سنة في القوات المسلحة أو استخدامهم في الأعمال القتالية. ونحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تصدق على نظام روما الأساسي لتلك المحكمة في أقرب موعد ممكن. ونحث الدول أيضا على تقديم الدعم المالي اللازم لإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون.

وتتوقف عملية بناء السلام على المجتمع المدني، ومشاركة المجتمع المدني أمر حاسم لتعزيز عمليات التئام الجراح المحلية ولمنع أعمال العنف في المستقبل. ولا بد لنا من أن ندعم المساعي المبتكرة في أحيان كثيرة التي تبذلها أطراف فاعلة مدنية لإعادة تأهيل المجتمعات التي مزقتها الحرب وإعادة إدماجها. وبغية التئام الجراح وإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم بحق، لا بد من أن تتضمن عمليات السلام والمصالحة الأطفال إلى أقصى حد ممكن.

وأخيرا، يرى وفد بلادي أن مشروع القرار المعروض علينا قد اتخذ خطوة مبتكرة بمطالبته الأمين العام بأن يرفق قائمة بأسماء الأطراف في الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال أو تستخدمهم انتهاكا للالتزامات الدولية ذات الصلة في الحالات التي تتصل بجدول أعمال المجلس. ونأمل أن يؤدي هذا إلى زيادة المساءلة وإلى توفير معلومات أكثر دقة.

وباعتماد مشروع القرار المعروض، سيؤكد المجلس مجددا على التزامه بإبقاء مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة على رأس جدول أعماله. ولدينا الإطار التقني الآن. والتحدي الماثل أمامنا الآن هو إيجاد السبل التي تؤدي إلى تطبيق ذلك الإطار وضمان احترامه. ويوافق وفد بلادي تماما مع الأمين العام على أن الوقت قد حان الآن لدخول ”عهد التطبيق“ (S/2001/852، الفقرة ٥).

السيد شن غيوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب وفد الصين عن شكره لك، سيدتي الرئيسة، على ترتيب هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام السيد كوفي عنان والسفير أوتونو والسيدة بيلامي على بياناتهم الهامة.

وفي السنوات الأخيرة، ما فتئ مجلس الأمن يبذل جهودا نشطة من أجل التوصل إلى حل لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

وبفضل هذه الجهود بات المجتمع الدولي يولي اهتماما أكبر لهذه القضية. ولقد قدم الأمين العام في تقريره بعض المقترحات الهامة والمركزة التي تستحق اهتمام منظومة الأمم المتحدة بأسرها وجميع أعضائها. ونرى أن المهمة الأكثر إلحاحا هي أن تتقيد الأطراف المختلفة بالقواعد القانونية الهامة والمقبولة عالمياً من المجتمع الدولي وأن تنفذ بجدية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بحيث يترجم توافق الآراء حول هذه القضية إلى أفعال. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكي يكون منشغلا على نحو حقيقي بحماية الأطفال والمدنيين في الصراعات المسلحة ينبغي إعطاء الأولوية لاتخاذ تدابير فعالة لمنع الصراع المسلح وإنهائه. ولا يمكن معالجة حماية الأطفال بشكل نهائي وكامل إلا عند حل الصراعات ومعالجة الأزمات في الوقت المناسب.

ولقد نظر مجلس الأمن مؤخرا وفي مناسبات عديدة في حماية المدنيين والنساء والأطفال في الصراعات المسلحة

وأصدر قرارات وبيانات رئاسية. ولا يتم للأسف ضمان حماية حقوق هذه الفئات الاجتماعية الضعيفة، كما ينبغي حمايتها، في مناطق مثل فلسطين وأفغانستان، حيث الصراعات خطيرة للغاية. وطبقا لإحصائيات الوكالات ذات الصلة، هناك حوالي ٠٠٠ ١٠٠ طفل ومراهق أفغاني قد لا ينجون من الشتاء القادم. ويعترينا قلق بالغ إزاء هذا الأمر. وإننا نطالب المجتمع الدولي بزيادة المساعدة إلى اللاجئين الأفغان وإيجاد حل سياسي لقضية أفغانستان في موعد مبكر.

وتتطلب حماية الأطفال في الصراعات المسلحة الجهود المشتركة للمجتمع الدولي. ولقد كان الوفد الصيني يعلق دائما أهمية كبرى على حماية الأطفال. إن الحماية القانونية والفعلية لحقوق الطفل هي مبدأ أساسي تتبعه الصين في حماية الأطفال. ووقعت الحكومة الصينية في العام الماضي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ونأمل أن تتقيد الأطراف المختلفة في موعد مبكر بنصوص هذا البروتوكول الاختياري ذات الصلة، مثل النص الخاص بسن التجنيد. ونأمل أن تؤدي مختلف وكالات الأمم المتحدة مهماتها بشكل جيد في إطار ولاياتها الخاصة بها وأن تعزز في الوقت ذاته التعاون والتنسيق بحيث تتم الاستفادة من نقاط قوتها بشكل مشترك.

وإننا نقدر مختلف الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والممثل الخاص للأمين العام، السفير اوتونو، على جهودهم لفترة زمنية طويلة. وستواصل الحكومة الصينية دعم عملها، ونحن على استعداد لتعزيز تعاوننا.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بالبيان الهام للأمين العام.

وأود أن أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد اولارا اوتونو، على جهودهما المستمرة لتعزيز دور الأمم المتحدة في استرعاء انتباه المجتمع الدولي لهذه القضية وفى التعامل مع محنة الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن الرواية التي رواها صباح اليوم طفل محارب سابق هو، الحاجي ساوانيه، تظهر بوضوح كم أن حقائق صراعات مسلحة عديدة في أنحاء مختلفة من العالم مؤلمة، بما فيها أفغانستان. فهي تمثل تهديداً خطيراً لمستقبل الأجيال الجديدة، ويقدر وفدي قيادتكم، سيدتي الرئيسة، في عقد جلسة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية الخاصة.

لقد أصبح مجلس الأمن من خلال اتخاذه للقرارين المتميزين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠)، اللذين يؤكدان على حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة بوصفها شاغلاً من شواغل السلم والأمن، مشاركاً بنشاط في هذه القضية. وأصبحت هاتان الوثيقتان أساسا هاما للدفاع عن الأطفال في الصراعات.

واليوم هو وقت تحليل التقدم المحرز في تنفيذ قراراتنا وتحديد سبل التقدم في الدفاع عن الأطفال الذين عانوا في الحروب. ويرى وفدي أن تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن هو في الحقيقة مرجعية مفيدة جدا لنقاشنا الحالي. فهو يتضمن استعراضا شاملا لمصير الأطفال المتورطين في الصراعات، ويستشهد بأنشطة محددة على أرض الواقع، ويتابع التقدم المحرز حتى الآن، ويقدم قائمة بأعمال رئيسية إضافية يمكن القيام بها في المستقبل القريب. وكما يشير التقرير فلقد تم إحراز تقدم حقيقي.

وترحب أوكرانيا بجهود الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح، السيد اوتونو، الرامية إلى

الحصول من أطراف الصراع على سلسلة من التعهدات بحماية الأطفال. ويمكننا الآن أن نرى أن الالتزامات الهامة التي تم التعهد بها للممثل الخاص وهيئات أخرى ذات صلة قد تم الوفاء بها في مناطق صراع عديدة.

ونقدر على وجه الخصوص حقيقة أن تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن حالات صراع محددة تتضمن فروعا منفصلة عن حماية الأطفال ورفاههم. وثمة حوالي ٣٠ تقريرا تم مؤخراً تقديمها إلى المجلس تتضمن معلومات وتوصيات تشمل حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وعلى هذا الأساس، هناك سبعة قرارات وعدة بيانات رئاسية من المجلس تتضمن الإعراب عن القلق إزاء محنة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

ويسعدنا التدريب على حقوق الطفل، ولقد باتت حماية الأطفال الآن جزءاً لا يتجزأ من منهج جميع أنشطة التدريب على حفظ السلام التي تقوم بها دائرة التدريب والتقييم التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام.

كما أننا ندعم المشاركة المتزايدة والمنتشرة للمنظمات غير الحكومية في أعمال الدعوة، وكذلك توفير المعلومات والأنشطة البرنامجية في الميدان. ويرحب وفدي بكل تلك الخطوات التي تم اتخاذها حتى الآن لتنفيذ القرارات وتشجيع جميع القطاعات على مواصلة بذل هذه الجهود. وبالرغم من التقدم المحرز حتى الآن ما زال هناك قدر من العمل أكبر بكثير يلزم القيام به لضمان الحماية وإعادة التأهيل الفعالتين للأطفال في زمن الحرب.

ونحن على استعداد للمضي قدما من أجل تنفيذ التوصيات الجديدة للامين العام. إن العديد من تلك التوصيات مبني على عناصر القرارين ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) ويحسن منها. ونتفق على سبيل المثال مع رأي الأمين العام بأن ولايات عمليات حفظ السلام ينبغي أن تبقى متضمنة لأحكام تنص على حماية حقوق الأطفال.

وتؤدي بعثات حفظ السلام دورا حاسما في توفير الحماية للأطفال. ومن أجل تنفيذ هذا البعد من ولايتها بصفة خاصة، ينبغي أن يكون هناك مستشار لحماية الطفل مسؤول عن تنسيق الأنشطة الرامية إلى ضمان حماية ورفاه الأطفال. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتدريب الملائم لموظفي حفظ السلام، المدنيين والعسكريين معاً، في مجال حماية حقوق الأطفال. ونحن واثقون من أن المشاركة بقدر أكبر للنساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام سوف تساعد في تعزيز قدرة البعثات على حماية الأطفال والتعامل مع جوانب الحساسية الجنسانية.

ونتفق تماماً مع الأمين العام على أن الرصد الفعال للتقيد بإطار القانون الدولي وبالالتزامات المترتبة عليه هو عمل أساسي يسهم في حماية الأطفال وحقوقهم. ومن المهم جداً في هذا الصدد الاستمرار في إدراج ملاحظات خاصة بحماية الأطفال في تقارير مجلس الأمن بشأن حالات الصراع.

وخلال السنوات القليلة الماضية، قدم عدد من الأطراف في الصراعات التزامات ملموسة بشأن حماية الأطفال. والتحدي القائم الآن يتمثل في كيفية ضمان الالتزام بتلك التعهدات. ويمكن أن تساعد مثل هذه التقارير في الضغط سياسيا على الأطراف، التي لا ترقى تصرفاتها إلى مستوى التزاماتها وتعهداتها بشأن حماية الأطفال. ويمكن لمجلس الأمن أن يؤثر تأثيرا كبيرا في هذا الصدد من خلال استخدام نفوذه الجماعي على أطراف الصراع.

إن عملية تسريح الجنود وإعادة إدماجهم ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتي الغوث الإنساني وبناء السلام. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تماما ما ذكره الأمين

العام عن وجود حاجة ملحة لأن يقدم المجتمع الدولي، لا سيما المؤسسات الدولية والإقليمية، الموارد الكافية والمستمرة لكافة الجهات الفاعلة ذات الصلة، وخاصة عمليات السلام، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في تنفيذ برامج تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم.

وختاما، تود أوكرانيا أن تشكر وفد فرنسا على ريادته في إعداد مشروع قرار جديد بشأن الأطفال والصراع المسلح، ومن شأنه أن يعطي مبادرات جديدة لعدد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة، والمجلس نفسه. وإننا نؤيد مشروع القرار هذا ونتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم في هذا الاتجاه، ونعرب عن استعدادنا للإسهام في النظر لاحقا في مسألة الأطفال والصراع المسلح، في مجلس الأمن والجمعية العامة.

كما أننا نذكّر بمبادرة فرنسية أخرى بشأن عقد مؤتمر قمة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح، وذلك أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال، والتي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٢ على الأرجح.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): تشكل مشكلة الأطفال في الصراع المسلح شاغلا متزايدا لمجلس الأمن في إطار ممارسته لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذه أيضا مسألة حيوية لبلدان غرب أفريقيا، التي تمزقها الصراعات منذ أكثر من عقد، وكان الأطفال فيها ضحايا ومجرمين في آن واحد. وقد ألقى البيان المؤثر الذي أدلى به الحاجي بابا ساواني صباح هذا اليوم مزيدا من الضوء في هذا الشأن.

إن مالي التي كانت من بين المبادرين لعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الأطفال- الذي أفضى إلى اعتماد الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل، التي يولي بروتوكولها الاختياري اهتماما كبيرا للمسألة قيد النظر- ترحب بعقد هذه المناقشة اليوم، ونحن ممتنون لكم، سيدتي الرئيسة، على اتخاذ المبادرة بهذا الشأن.

كما نتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره التفصيلي المفيد للغاية، وعلى البيان البالغ الأهمية الذي أدلى به صباح هذا اليوم.

ولا يفوتنا أن نهنئ السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، ونشكره على العمل الرائع والمتواصل الذي يقوم به. ونشكره، في هذه المناسبة، على الإحاطة الإعلامية الضافية والمفصلة التي وافانا بها، وكما عودنا دائما.

وبطبيعة الحال، أود أيضا أن أثني على العمل الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل الأطفال المتضررين من الصراعات. وأشكر السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية، على إسهامها المفيد للغاية في مناقشتنا صباح هذا اليوم.

لقد تدارسنا بعناية التقرير قيد النظر، الذي أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأنه الآن. أولا، ترحب مالي بهذا التقرير الثاني للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح، وذلك، في المقام الأول، لأنه يتضمن تدابير هامة الهدف منها كفالة حماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة وبعدها. كما نرحب بالتقرير لأنه يستعرض التدابير المتخذة لمتابعة التوصيات السابقة للأمين العام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبالمثل، فإننا نشعر بالارتياح لاقتراب بدء نفاذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، الذي تستكمل مالي إجراءات التصديق عليه. وبالمثل، نؤيد توصيات الأمين العام الواردة في الفقرة ٢٢ من تقريره، والتي تستهدف كفالة

احترام التعهدات والالتزامات المتعهد بها لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

وثانيا، أود أن أؤكد على الدور المتزايد نشاطا لمجلس الأمن بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إتاحة معلومات مباشرة لمجلس الأمن بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات، خاصة في بلدان بعينها. وفي ذهني بصورة خاصة كل من سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وأفغانستان. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بزيارة السيد أوتونو لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أتبعها بالإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن واتخاذ المجلس لقرار يدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لحماية الأطفال في ذلك البلد، وتعزيز عنصر حماية الأطفال في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وملاحظتي الثالثة تتعلق بضرورة اعتماد نهج إقليمي لضمان حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي واقع الأمر، ينبغي أن تتخذ التدابير لوضع حد للأنشطة العابرة للحدود والضارة بالأطفال في أوقات الصراع المسلح، مثل تجنيد واختطاف الأطفال عبر الحدود، وبيع الأطفال أو الاتجار بهم، والهجوم على مخيمات ومراكز إيواء اللاجئين والنازحين، وتهريب المعادن النفيسة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية.

وفي هذا الصدد، شاركت مالي مشاركة نشطة في اعتماد إعلان وخطة عمل أكرا بشأن الأطفال المتضررين بالصراعات في غرب أفريقيا، وذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وبالمثل، أسهمت مالي إسهاما مفيدا في تدريب الضباط التابعين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وفي الاجتماع الذي عقد في ليبرفيل في شباط/فبراير ٢٠٠١، بشأن الاستغلال الاقتصادي للأطفال، وفي المنتدى العربي - الأفريقي المنعقد في الرباط في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال. وعلى غرار ذلك، علينا أن نحيي انعقاد المنتدى الأفريقي بشأن مستقبل الأطفال في أفريقيا، بالقاهرة في أيار/مايو ٢٠٠١، تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، والذي اعتمد خلاله إعلان وخطة للعمل يتوخيان اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ومن المشجع كذلك أن نرحب باعتماد الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠١ لاتفاق يقضي بإنشاء وحدة حماية الأطفال، والتي ستكفل إدماج آليات حماية الأطفال في كافة المؤسسات ذات الصلة في إطار هذه الجماعة، وكذلك تنفيذ إعلان وخطة عمل أكرا.

وهذه المبادرات المختلفة تعد إنجازات يجب ترسيخها، في جملة أمور، من خلال توفير العون المالي الكافي من الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، للمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تبدي تصميمها على ضمان حماية الأطفال أثناء وبعد الصراع المسلح، وإن كانت لا تملك الوسيلة لذلك.

وأختتم بياني كما بدأته مؤكدا على التزام مالي الراسخ بالأطفال، لا سيما المتضررين منهم بالصراعات المسلحة.

ونأمل في أن تتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٢، للدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني فرصة مفيدة لكي تحذو حذو مجلس الأمن، من خلال قراره ١٣١٤ (٢٠٠٠) والقرار الذي سيتخذ في هذه الجلسة، باتخاذ تدابير حاسمة تكفل حماية الأطفال.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أصبحت حقوق الأطفال من أهم مجالات حقوق الإنسان في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقد احتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية حقوق الطفل، وهي الوثيقة العالمية الأولى من نوعها التي تُعنى بحقوق الطفل وتوفر الحماية القانونية لحقوق الأطفال. وتكمن قوة الاتفاقية في اعترافها بضرورة كفالة توفير حماية ومساعدة خاصتين للأطفال. ولسوء الحظ، لا يجري دائما تطبيق هذه المبادئ السامية تطبيقا كاملا في الواقع. فمعاناة الأطفال من الجوع والمرض والعنف ليست من الأمور التي تعود إلى الماضي، ولكنها تمثل الحقيقة المرة اليوم.

البالغون هم الذين يبدأون الحرب، ولكن الأطفال هم الذين يعانون من ويلاتها. ولقد سمعنا اليوم بصورة مباشرة واحدة من مئات وربما آلاف القصص عن هذه المعاناة. فقد تغير طابع الصراع وإن أكثر من ٩٠ في المائة من الضحايا هم من المدنيين، ونصفهم على الأقل من الأطفال. ويشكل الأطفال أكثر من ٦٥ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا. وخلف هذه الإحصاءات الجامدة يكمن الأسى الإنساني العميق، الذي يقع على كاهل الطفل الذي لا يزال ضعيف الاحتمال. فهم يفقدون أبويهم وتدمر منازلهم، وتتشتت أسرهم، ويعيشون في حالة من الفقر المدقع، ويعجزون عن متابعة التعليم ويعانون من الصدمات النفسية في الأجل الطويل.

ومن الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة عندما تنشأ حالات خطيرة تتسبب في معاناة الأطفال. بيد أن أفضل طريقة لحماية الأطفال، تتمثل في منع اندلاع الصراعات أو تسويتها قبل أن تصبح مدمرة. ولا يمكن المبالغة في الدور الذي تستطيع أن تؤديه الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الصدد.

ولقد سرَّنا أن مجلسنا، وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يركز على البعد الخاص بالأطفال من أبعاد الصراع المسلح. وعلاوة على ذلك، تعتقد روسيا بأن الاضطلاع بالمهام الإنسانية في سياق حماية الأطفال هو أساسا من المهام القاصرة على الوكالات المتخصصة والمنظمات الإنسانية، بما فيها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من الهيئات التي لها ولاياتها الخاصة بها والتي تتمتع بالاستقلال الذاتي على صعيد العمليات والصعيد المالي.

وكان من الإنجازات الرئيسية في حماية مصالح الأطفال، قيام الجمعية العامة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ باعتماد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمعني باشتراك الأطفال في الصراع المسلح. وترمي هذه الوثيقة إلى تقديم عون حقيقي للأطفال وقت الحرب، إن علينا ألا نتوقف عن ذلك الحد. وإن الاتحاد الروسي يطلب إلى جميع الدول أن ترفع سن التجنيد إلى ١٨ سنة. وقد تمت مناقشة هذه المسألة بتعمق في المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب، المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي في وينيبيغ، الذي شارك فيه الاتحاد الروسي. ونعتقد بأن تبادل الآراء في ذلك المؤتمر كان مفيدا للغاية وينبغي أن يستمر.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن مشاكل الأطفال لا تقتصر على الصراع المسلح وحده. وينبغي تناول حماية الأطفال من زاوية أوسع نوعا ما. فالإهمال وإساءة استعمال الأطفال للمخدرات والإتجار بالأطفال وحتى بأعضائهم وبأنسجتهم، واستغلال الأطفال لأغراض الجنس – وهذه القائمة هي أبعد ما تكون عن الإحاطة للمشاكل المريرة التي تهدد الأطفال في عالم اليوم وبالتالي مستقبل البشرية بأسرها.

وهناك مسألة مختلفة تماما هي مشكلة الإرهاب، التي أصبحت تزداد وضوحا ولا تستثني لا الكبار ولا الأطفال. وإن واجبنا المشترك يقضي بأن نقوم بصورة فعالة بمنع انتشار هذه الشرور العالمية.

وإننا نقدر تقرير الأمين العام الذي أُعد من أجل جلسة مجلس الأمن هذه. ويسرنا أن الكثير من التوصيات التي وردت فيه روعيت في مشروع القرار الذي أعده المجلس وستشكل بالتالي الأساس لزيادة تكثيف جهودنا المشتركة في هذا المجال الهام.

وسيكون الأطفال هم الأمناء على هذا القرن الجديد. وبحمايتهم من الحرب اليوم، نكون قد خطونا خطوة هامة نحو بناء عالم خال من العنف أو الصراع، عالم من الديمقراطية والرفاه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة إلى الساعة ١٥/١٥ من عصر اليوم.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.